

الأدوات النقدية الإسلامية لدى بنك السودان المركزي وتقييم فعاليتها وإمكانية تطبيقها في الواقع السوري د. وضاح نجيب رجب⁽¹⁾

(1) أستاذ مساعد في الدراسات الإسلامية- كلية الشريعة والقانون- جامعة الشام العالمية البريد الإلكتروني abunajeeb1980@gmail.com

الملخص:

تم إجراء الدراسة في العام 2025-2026 من أجل البحث في إمكانية تطبيق الأدوات النقدية الإسلامية في بنك السودان المركزي على الواقع السوري، ولهذا تم البحث في أشكال هذه الأدوات النقدية، وآلياتها، ومدى فعاليتها.

وتأتي أهمية هذه الدراسة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، والحاجة إلى نماذج تمويلية واستثمارية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، خاصة في الدول ذات الاقتصادات الناشئة أو المتأثرة بالصراعات والحروب ولاسيما في سوريا.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال تحليل الأدبيات النظرية والتجارب العملية، ومقارنة تطبيقات البنك المركزي السوداني ومدى التزامه بالشريعة الإسلامية، مع محاولة استنباط الدروس المستفادة لإمكانية تطبيقها في الاقتصاد السوري.

وتوصل البحث إلى أن تجربة بنك السودان المركزي في استخدام الأدوات النقدية تتسم بالابتكار في إطار الصيغ التمويلية الإسلامية، إلا أن فعاليتها لا تزال محط اختلاف بين كثير من المحللين الاقتصاديين كما تواجه تحديات تنظيمية وسوقية، مما يتطلب إصلاحات تشريعية وإدارية لتعزيز أثرها الاقتصادي والاستثماري.

وأما عن تطبيقها في الواقع السوري فإن هذا يتطلب عوامل عديدة يجب أن تتوفر في البيئة السورية وأهمها: تطوير النظام المصرفي السوري وتبني سياسات نقدية ذات خلفية قانونية وتشريعية

مرنة حتى يمكن تطبيق التجربة السودانية.

الكلمات المفتاحية: الأدوات النقدية الإسلامية، بنك السودان المركزي، السياسة النقدية الإسلامية، التمويل الإسلامي، الاقتصاد السوري، الصكوك، الشهادات الحكومية.

Abstract

Islamic Monetary Tools at the Central Bank of Sudan and Evaluating Their Effectiveness and Possibility of Applying Them in the Syrian Reality

The study was conducted during 2025–2026 to explore the possibility of applying Islamic monetary instruments, as implemented by the Central Bank of Sudan, to the Syrian context. Accordingly, the research examined the forms of these instruments, their mechanisms, and their effectiveness.

The importance of this study arises in light of global economic transformations and the need for financing and investment models that comply with Islamic Sharia principles, particularly in countries with emerging economies or those affected by conflicts and wars, most notably Syria.

The research adopted a descriptive–analytical methodology, analyzing theoretical literature and practical experiences, and comparing the

applications of the Central Bank of Sudan and its adherence to Islamic law, while attempting to derive lessons for possible application in the Syrian economy.

The findings indicate that the Central Bank of Sudan's experience in using monetary instruments is characterized by innovation within the framework of Islamic financing formulas. However, their effectiveness remains debated among many economic analysts, and they face regulatory and market challenges. This necessitates legislative and administrative reforms to enhance their economic and investment impact.

As for their application in the Syrian context, several factors must be present in the Syrian environment, the most important of which are: the development of the Syrian banking system and the adoption of monetary policies with flexible legal and legislative foundations to enable the implementation of the Sudanese experience.

Keywords:

Islamic monetary instruments, Central Bank of Sudan, Islamic monetary policy, Islamic finance, Syrian economy, sukuk, government certificates.

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

تعد تجربة السودان في استخدام الأدوات التمويلية الإسلامية تجربة غنية ويمكن أن تكون الوحيدة على الساحة الدولية، ولأسباب في ظل التحديات التي يواجهها البنك المركزي، والتي تتمثل في تصميم وتنفيذ أدوات نقدية إسلامية مع الحفاظ على الفعالية الاقتصادية، كما تختلف تجربة السودان عن غيرها من الدول مثل ماليزيا وإندونيسيا من حيث أن النظام المصرفي السوداني نظام أحادي يعمل بالكامل وفق الشريعة الإسلامية في حين أن ماليزيا وإندونيسيا تستخدم نظاماً مزيجاً بين النظام المصرفي الإسلامي والنظام المصرفي التقليدي.

1. أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث في كونه يتناول موضوعاً يجمع بين النظرية والتطبيق، حيث تمثل الأدوات النقدية الإسلامية التي يعتمد عليها بنك السودان المركزي تجربة فريدة وخاصة في ظل اتجاه كثير من الدول إلى البحث عن بدائل للنظام المصرفي التقليدي، خصوصاً أن هذه الأنظمة التقليدية تأثرت بشكل سلبي بالتقلبات المالية العالمية الأمر الذي جعل كثير من الدارسين في الاقتصاد البحث في كفاءة هذه الأنظمة الاقتصادية وطرح بدائل أخرى، هنا لابد من الإشارة إلى أن أهمية التطبيقية في سوريا تكمن في إيجاد نموذج للتحويل من اقتصاد ربوي إلى اقتصاد يتبنى الصيغ الإسلامية.

2. أهداف البحث:

- التعرف على الأدوات النقدية الإسلامية المطبقة في بنك السودان المركزي
- بيان فعالية هذه الأدوات النقدية المطبقة في بنك السودان المركزي
- إمكانية تطبيق تجربة السودان في الواقع السوري

3. مشكلة الدراسة:

تتمثل المشكلة البحثية في السؤال الآتي: هل يمكن الاستفادة من تجربة البنك المركزي السوداني باستخدام الصيغ الإسلامية وإمكانية تطبيقها في سوريا؟
ويتفرع عنه الأسئلة البحثية الآتية:

1. هل اعتمد البنك المركزي السوداني في سياسته النقدية على الأدوات النقدية الإسلامية فقط؟
2. ما مدى فعالية هذه الأدوات النقدية الإسلامية التي يتعامل فيها البنك المركزي السوداني؟
3. هل يمكن تطبيق هذه الأدوات في سوريا؟
4. فرضيات الدراسة:
 1. تؤدي الأدوات النقدية الإسلامية دوراً فعالاً في تعزيز استقرار القطاع المصرفي مقارنة بالأدوات التقليدية في البيئات المتوافقة مع الشريعة.
 2. يمكن للصكوك الإسلامية أن تشكل أداة مناسبة لإدارة السيولة وتنفيذ عمليات السوق المفتوحة في سوريا.
 3. توجد معوقات اقتصادية وتشريعية ومؤسسية تحد من التطبيق الكامل لبعض الأدوات النقدية الإسلامية في الواقع السوري.
 4. يساهم تطوير البنية التشريعية والمؤسسية في زيادة فرص نجاح تطبيق الأدوات النقدية الإسلامية في سوريا.
 5. تختلف فعالية الأدوات النقدية الإسلامية باختلاف الظروف الاقتصادية والمؤسسية بين السودان وسوريا.
 6. يتطلب نقل التجربة السودانية إلى سوريا إجراء تعديلات تتناسب مع هيكل القطاع المصرفي السوري.
4. حدود البحث:
 - الحدود الموضوعية: حيث تنحصر الدراسة في الأدوات النقدية الإسلامية فقط، دون التطرق إلى الأدوات التقليدية
 - الحدود المكانية: يركز البحث على تجربة بنك السودان المركزي، مع إسقاطات على الواقع السوري
5. الدراسات السابقة:

ركزت دراسة (الطيب، 2017) على تجربة السودان في تطبيق الصيغ التمويلية الإسلامية، أجرى (عبد الرحمن ، 2018م)، دراسة عن فعالية الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات.

تتاول (الزبير، 2018) السياسة النقدية في النظام المصرفي الإسلامي، وتحدث عن أسس السياسة النقدية في السودان بعد أسلمة النظام المصرفي.

قام (محمد، 2020) بتقييم فعالية الأدوات النقدية الإسلامية في تحقيق الاستقرار المالي"، وركزت دراسته على الأثر المباشر لهذه الأدوات في خفض معدلات التضخم.

تتاول (الأمين ، 2020) في دراسته تجربة التحول الكامل للنظام المصرفي الإسلامي في السودان. ركز (عبد الله، 2021) على دور الشهادات والصكوك في إدارة السيولة"، وناقشت دراسته أهمية شهادات المشاركة الحكومية كأداة رئيسية لضبط عرض النقود.

إلا أن الدراسات السابقة لم تتناول بشكل مباشر إمكانية تكيف التجربة السودانية لتطبيقها في دولة أخرى مثل سوريا، وهو ما يميز هذا البحث عن غيره.

6. منهج الدراسة:

اعتمد البحث على:

- 6-1 - المنهج الوصفي التحليلي: وصف الأدوات النقدية الإسلامية وبيان خصائصها وآلياتها.
- 6-2 - المنهج المقارن: مقارنة تجربة بنك السودان المركزي مع تجارب بنوك مركزية إسلامية أخرى.

7- خطة البحث:

مقدمة وتضمنت: أهمية الدراسة والهدف منها والصعوبات التي واجهت الباحث، ومشكلة الدراسة وسبب اختيارها وحدودها، ومنهج الدراسة والدراسات السابقة.

7-1-المبحث الأول: الإطار النظري للأدوات النقدية الإسلامية:

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية الإسلامية وأهدافها:

المطلب الثاني: المبادئ الشرعية الحاكمة للأدوات النقدية الإسلامية:

المطلب الثالث: الفرق بين الأدوات النقدية التقليدية والأدوات الإسلامية:

المطلب الرابع: العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية:

- 7-2-المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية الإسلامية لدى بنك السودان المركزي:
المطلب الأول: أشكال الأدوات النقدية الإسلامية المعتمدة في بنك السودان المركزي:
المطلب الثاني: آليات تطبيق الأدوات النقدية الإسلامية:
المطلب الثالث: تقييم فعالية الأدوات النقدية الإسلامية في السودان:
7-3-المبحث الثالث: أشكال الأدوات النقدية الإسلامية وآليات عملها لدى بنك السودان المركزي:
المطلب الأول: شهادات المشاركة الحكومية (شهادة):
المطلب الثاني: المرابحة والتمويل قصير الأجل:
المطلب الثالث: الودائع الاستثمارية وأدوات الادخار الإسلامي:
المطلب الرابع: سياسة الاحتياطي القانوني في النظام الإسلامي:
المطلب الخامس: أدوات السوق المفتوحة المتوافقة مع الشريعة:
7-4-المبحث الرابع: تقييم فعالية الأدوات النقدية الإسلامية لدى السودان وإمكانية تطبيقها في سوريا:
المطلب الأول: مدى تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي:
المطلب الثاني: تطبيق الأدوات النقدية الإسلامية في الواقع السوري:
خاتمة

المبحث الأول: الإطار النظري للأدوات النقدية الإسلامية

المطلب الأول: مفهوم السياسة النقدية الإسلامية وأهدافها:

عرف (عفر، 1980) السياسة النقدية: بأنها تلك السياسة التي تهدف إلى تغيير كمية المعروض من النقود، ومن ثم سعر الفائدة، بغرض تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة، التي ترمي إلى تحقيق التوظيف الكامل للموارد ثم تحقيق معدل نمو مقبول مع استقرار في المستوى العام للأسعار".

وعرفها (الحميدي، 1997) بأنها مجموعة من الإجراءات التي يستخدمها البنك المركزي للتأثير على السيولة النقدية المتاحة للتداول في الاقتصاد الوطني.

وكل هذه التعاريف للسياسة النقدية في حقل الاقتصاد التقليدي (الوضعي) ولكن هناك تعريف خاص للسياسة النقدية في الإسلام؟

والتي تعتبر أن السياسة النقدية جزء من السياسة الشرعية التي تقوم على تحقيق مصالح العباد، ولهذا ذهب (بني هاني، 1989) إلى أن السياسة النقدية الإسلامية هي مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة الإسلامية لتنظيم شؤون النقد وإدارتها على أن تكون هذه الإجراءات متفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويمكن القول في تعريف السياسة النقدية في الإسلام أنها تُعنى بتنظيم وضبط كمية النقود المتداولة في الاقتصاد ووسائل الدفع، وفق ضوابط الشريعة الإسلامية التي تحكم المعاملات المالية وتحدد آلياتها. من أجل تحقيق توازن اقتصادي مستدام يراعي المصلحة العامة.

أهداف السياسة النقدية الإسلامية:

وفقاً لوليد شاويش (2011) تهدف السياسة النقدية الإسلامية إلى:

1. استقرار القوة الشرائية للنقد، والحفاظ على استقرار العملة والحد من التضخم وكبحه والوقاية منه.
2. توجيه الموارد نحو التنمية الاقتصادية مما يؤدي إلى خفض مستويات البطالة.
3. التوزيع العادل للثروة ومنع الاحتكار وتركز الثروة بأيدي محدودة.

المطلب الثاني: المبادئ الشرعية الحاكمة للأدوات النقدية الإسلامية:

تستند الأدوات النقدية الإسلامية إلى مجموعة من المبادئ الأساسية المستمدة من نصوص الشريعة الإسلامية، ومقاصدها. ومن أهم هذه المبادئ وفقاً للشعراوي (2018):

1. **تحريم الربا:** وهو الزيادة الثابتة على رأس المال بغض النظر عن عائد الاستثمار. ويُعدّ الربا من المحرمات الكبرى في الإسلام: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ۚ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ۚ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ۚ﴾ (سورة البقرة، آية 275).
2. **تحريم الغرر والميسر:** أي تجنب المعاملات التي تنطوي على عدم اليقين، أو الغموض، أو المخاطر العالية غير المحسوبة. كما ورد في حديث النبي ﷺ: «لا ضرر ولا ضرار» (رواه ابن ماجه، ٢٣٤٠).
3. **مبدأ المشاركة في الربح والخسارة:** حيث يتقاسم المستثمرون المكاسب والمخاطر بشكل عادل، مما يعكس شراكة حقيقية في الاستثمار (المربحة، المضاربة، المشاركة).
4. **الالتزام بالمعاملات الحقيقية:** تشجيع الاقتصاد الإنتاجي وربط التمويل بالأصول الحقيقية أو الأنشطة الاقتصادية المشروعة لتجنب المضاربة المالية المحرمة.
5. **العدالة الاجتماعية والمساواة:** التأكيد على التوزيع العادل للدخل والثروة بما يحقق التوازن الاجتماعي ويمنع استغلال الآخرين.

المطلب الثالث: الفرق بين الأدوات النقدية التقليدية والأدوات الإسلامية:

تتباين الأدوات النقدية الإسلامية عن أدوات السياسة النقدية التقليدية في عدة نقاط جوهرية:

- **الأساس الفلسفي:** تعتمد الأدوات التقليدية على التحكم بسعر الفائدة كأداة رئيسية لتنظيم السيولة والتحكم بالطلب، بينما تستبدل الأدوات الإسلامية هذا المفهوم بمبادئ المشاركة في الربح والخسارة، وحرمة الربا، وتوجيه التمويل نحو الاقتصاد الحقيقي، ذلك لأن الأساس الذي تنطلق منه الأنظمة الوضعية أن الفائدة أصل في الاقتصاد وأنه لا يمكن الاستغناء عنها ولذلك كانت هناك نظريات كثيرة سلطت الضوء على الفائدة وأهميتها وأساسها القانوني، في حين أن الأصل الذي تقوم عليه الشريعة الإسلامية أن الفائدة مشكلة في الاقتصاد وليست حلاً (الصدر، 1987)

- الآليات والأدوات: الأدوات التقليدية تشمل أدوات مثل سندات الدين، الإقراض بفائدة، والعمليات المفتوحة للسوق (Open Market Operations) بأسعار فائدة متغيرة. بالمقابل، تعتمد الأدوات الإسلامية على صيغ شرعية مثل المرابحة (بيع السلعة مع هامش ربح معلوم)، المضاربة (شراكة بين صاحب المال وصاحب العمل)، والإجارة (التأجير)، والصكوك الإسلامية التي تمثل أوراقاً مالية مبنية على أصول حقيقية (المصري، 2001م).
- الأهداف الاجتماعية والاقتصادية: الأدوات الإسلامية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والنقليل من الفوارق الاقتصادية، من خلال إقرار مبدأ المشاركة في الربح والخسارة، ما يحد من الاستغلال المالي، في حين تركز الأدوات التقليدية على الاستقرار النقدي فقط.
- تأثيرها على الاقتصاد: الأدوات الإسلامية تسعى إلى دعم القطاعات الإنتاجية الحقيقية وتنمية الاقتصاد الحقيقي، ما يعزز من الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، أما الأدوات التقليدية فقد تؤدي في بعض الأحيان إلى تكوين فقاعات مالية بسبب المضاربات أو السياسات القائمة على الفائدة (القحف، 2000)

المطلب الرابع: الفرق بين السياسة النقدية والسياسة المالية:

يتركز الفرق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في الدور الذي تقوم به كل سياسة، والأدوات التي تستخدمها فنجد أن السياسة النقدية تعنى بالمال نفسه، والسياسة المالية تعنى بكيفية إدارة موارد الدولة وإنفاقها، ومن هنا يمكن القول أن:

السياسة النقدية: هي مجموعة الوسائل التي يقوم بها البنك المركزي للتحكم في كمية النقود المتداولة، للوصول إلى استقرار الأسعار وضبط التضخم والحفاظ على قوة العملة (راضي، 1980)..

أما السياسة المالية: "هي مجموعة القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الحكومة (وزارة المالية) لإدارة النشاط المالي بأكبر كفاءة، وتعتبر السياسة المالية وسيلة لجعل الطلب الكلي مساوياً إلى العرض الكلي في اقتصاد دولة ما (الشماع، 1975).

المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية الإسلامية لدى بنك السودان المركزي:

المطلب الأول: أشكال الأدوات النقدية الإسلامية المعتمدة في بنك السودان المركزي:

بعد التحول الكامل للنظام المصرفي السوداني إلى النظام الإسلامي عام ٢٠٠٧، اتجه البنك المركزي السوداني نحو تطوير أدوات نقدية متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتنفيذ سياسته النقدية. ومن أبرز هذه الأدوات:

1. الصكوك الإسلامية: تُستخدم كبديل للسندات التقليدية، وهي تمثل حصة في أصول حقيقية أو مشاريع استثمارية، وتوفر عائداً متوافقاً مع مبادئ المشاركة في الربح والخسارة.
 2. عمليات السوق المفتوحة الإسلامية: يشتري البنك ويبيع الصكوك الإسلامية في السوق المفتوحة للتحكم في السيولة النقدية المتداولة.
 3. المرابحة: يستخدم البنك معاملات المرابحة في التمويل، والتي تعتمد على بيع السلع بهامش ربح معروف، كأداة لإدارة السيولة.
 4. الإجارة: يتم تأجير الأصول أو المعدات بموجب عقد إسلامي لتوليد إيرادات للبنك المركزي.
 5. نظام الاحتياطي الإلزامي الإسلامي: يفرض البنك المركزي على البنوك الإسلامية نسبةً محددةً من ودائعها تُحتفظ كاحتياطي لا يُستخدم في العمليات الربحية.
- تهدف جميع هذه الأدوات إلى تحقيق الأهداف نفسها التي تسعى إليها السياسة النقدية التقليدية، مثل ضبط التضخم واستقرار العملة، مع الالتزام التام بأحكام الشريعة الإسلامية (الصادق، ٢٠١٩).

المطلب الثاني: آليات تطبيق الأدوات النقدية الإسلامية:

تتميز الآلية التشغيلية لهذه الأدوات بخصائص محددة مقارنةً بالنظام التقليدي، وهي:

1. التحكم في السيولة: يتم ذلك من خلال شراء وبيع الصكوك الإسلامية أو استردادها قبل تاريخ استحقاقها لضخ السيولة في السوق أو امتصاصها.
2. توجيه الائتمان: من خلال تخصيص التمويل للقطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة) وفقاً

لهياكل التمويل المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.

3. إدارة سعر الصرف: باستخدام أدوات تمويل التجارة الخارجية الإسلامية، مثل خطابات الاعتماد القائمة على المراجعة.

يتبنى مصرف السودان المركزي آليات تشغيلية دقيقة لتفعيل هذه الأدوات، تشمل:

- إصدار دوري للصكوك لأغراض التمويل: تُطرح هذه الصكوك في السوق لتوفير السيولة للبنوك أو لتمويل المشاريع الاستراتيجية.
- استخدام عمليات السوق المفتوحة: لامتناس السيولة الفائضة أو ضخها حسب الحاجة، مع الالتزام بالمراجعة أو الإجارة كأدوات متوافقة مع الشريعة الإسلامية.
- المراقبة الدقيقة لنسب الاحتياطي الإلزامي: إلى جانب فرض عقوبات على البنوك التي لا تلتزم بها.
- التعاون مع البنوك الإسلامية: لتنسيق التمويل بما يحقق أهداف السياسة النقدية دون مخالفة مبادئ الشريعة الإسلامية. (عبد الله، 2021)

المطلب الثالث: تقييم فعالية الأدوات النقدية الإسلامية في السودان:

تشير الدراسات الميدانية إلى أن البنك المركزي السوداني قد حقق نجاحًا ملموسًا باستخدام هذه الأدوات، لا سيما في:

1. خفض معدلات التضخم المرتفعة التي كانت تؤثر في الاقتصاد السوداني قبل تطبيق النظام الإسلامي.
 2. تحسين ثقة المستثمرين في النظام المالي، وزيادة معدلات الادخار والاستثمار في الأدوات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية.
 3. تعزيز الاستقرار النقدي والحد من المخاطر المالية المرتبطة بالفائدة والمضاربة.
- ومع ذلك، يواجه البنك تحديات مثل ضعف البنية التحتية التكنولوجية، والحاجة إلى تطوير تشريعات مصرفية إسلامية، والتقلبات السياسية والاقتصادية التي تؤثر على التنفيذ (المهدي 2022).

المبحث الثالث: أشكال الأدوات النقدية الإسلامية وآليات عملها لدى بنك السودان المركزي:

المطلب الأول: شهادات المشاركة الحكومية (شهادة):

تعرف شهادة المشاركة الحكومية في السودان بأنها شهادة مشاركة تمكن حاملها من مشاركة حكومة السودان في ملكيتها لحصصها في مجموعة من الشركات المحددة، وتنشأ الشهادة بعد حصر مساهمات الحكومة في هذه الشركات وتحديد قيمتها، ومن ثم تجزئتها إلى شهادات مشاركة لكل منها قيمة متساوية، وتستخدم الحكومة هذه الشهادات كأداة لإدارة السيولة وضبط عرض النقود (الحسن، 2020).

وكذلك يستخدم البنك المركزي هذه الأداة لامتصاص السيولة الزائدة في السوق، من خلال طرح شهادات جديدة. أو لضخ السيولة عبر إعادة شرائها، وتعتبر هذه الشهادات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لأنها تقوم على صيغة المشاركة ويمثل عقداً شرعياً. أطرافه: حملة الشهادات. والحكومة في ملكية أصول أو مشاريع استثمارية حقيقية ويوزع العائد بينهما بحسب نسبة الربح، ويتحمل المستثمرون الخسارة بحسب نسبة حصصهم من رأس المال أحمد، 2018).

المطلب الثاني: المراجعة والتمويل قصير الأجل:

تعتبر المراجعة، التي يشار إليها غالباً بالتمويل بالتكلفة الإضافية، حجر الزاوية في استراتيجيات إدارة السيولة لدى البنوك الإسلامية. ولا تتوافق هذه الأداة المالية مع المبادئ الأخلاقية للتمويل الإسلامي فحسب، بل توفر أيضاً حلاً عملياً لإدارة احتياجات السيولة قصيرة الأجل. على عكس القروض التقليدية التي تفرض فائدة.

ومن وجهة نظر البنوك الإسلامية، تعمل المراجعة كأداة حيوية لإدارة السيولة دون المساس بمبادئها الدينية. فهو يسمح لهذه المؤسسات بتقديم منتجات مالية تنافسية ومتوافقة لعملائها. ومن ناحية أخرى،

يستفيد العملاء من شروط المربحة الواضحة وغياب الفوائد المركبة، وهو ما يمكن أن يؤدي في كثير من الأحيان إلى تصاعد الديون في الأنظمة المصرفية التقليدية. (الحسن، 2020).

فيما يلي نظرة متعمقة على الدور المحوري الذي تلعبه المربحة في إدارة السيولة:

1. تسهيل شراء الأصول: تستخدم البنوك الإسلامية المربحة لتسهيل شراء الأصول لعملائها. على سبيل المثال، إذا احتاج العميل إلى شراء معدات، فسيقوم البنك بشراء السلعة وبيعها للعميل بسعر ملحوظ، يُدفع على فترات وأقساط.
2. التمويل قصير الأجل: عادة ما تكون عقود المربحة قصيرة الأجل، مما يجعلها مثالية لإدارة رأس المال العامل ومتطلبات التدفق النقدي. وهذا يساعد الشركات على الحفاظ على السيولة دون التزامات مالية طويلة الأجل.
3. تحديد معدل الربح: يتم الاتفاق على معدل الربح في معاملة المربحة مقدماً، مما يوفر اليقين لكل من البنك والعميل. ويساعد معدل الربح الثابت هذا في التنبؤ بالالتزامات المالية والتخطيط لها.
4. تخفيف المخاطر: نظراً لأن البنك يمتلك الأصل قبل بيعه للعميل، يتم تقاسم المخاطر. وهذا يخفف من مخاطر التخلف عن السداد ويساهم في الاستقرار العام للنظام المصرفي.

المطلب الثالث: الودائع الاستثمارية وأدوات الادخار الإسلامي:

تتمثل أهمية الودائع الاستثمارية كونها تقوم بتجميع الموارد المالية من القطاع الخاص وتوجيهها نحو مشاريع استثمارية، وفي الشريعة الإسلامية تستثمر هذه الودائع وفق صيغ شرعية مثل المضاربة أو المشاركة أو الاستصناع أو.... وتوزع الأرباح حسب النسبة المتفق عليها، وهنا يمكن للبنك المركزي

أن يقوم بدور إشرافي من خلال التنظيم والتوجيه نحو الأنشطة الاقتصادية الفعالة، بما يسهم في استقرار النقود (أحمد، 1018).

المطلب الرابع: سياسة الاحتياطي القانوني في النظام الإسلامي:

يعرف الاحتياطي القانوني بأنه النسبة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك الأخرى للاحتفاظ بجزء من ودائعها دون استثمارها (الحسن، 2020) وفي النظام الاقتصادي الإسلامي يمكن تطبيق هذه السياسة بالصورة التي تتماشى مع الشريعة الإسلامية، بحيث يستخدم الاحتياطي في تمويل مشاريع استثمارية قصيرة الأجل، فتحقق عائداً، بدلاً من تجميده كما في الأنظمة التقليدية، وهذا يعطي للبنك المركزي مرونة للتحكم بالسيولة الموجودة في السوق، مع المحافظة على استثمار الأموال وتشغيلها في أنشطة اقتصادية فعالة، ويمكن إعطاء جزء من الأرباح للبنوك التي يمكن التعاقد معها على تشغيل هذه الأموال مقابل نسبة ربح متفق عليها (السعدي، 2017).

المطلب الخامس: أدوات السوق المفتوحة المتوافقة مع الشريعة:

بالمقارنة بين أدوات السوق المفتوحة التي تقوم بها البنوك المركزية، من خلال الأسهم والسندات، يمكن بالمقابل استبدال السندات المحرمة بصكوك أو شهادات قائمة على أصول حقيقة كما في التجربة السوداني، حيث تدار العمليات من خلال سوق النقد الإسلامي، الذي يتداول فيه الصكوك والشهادات، بما يضمن التحكم في عرض النقود وفق الضوابط الشرعية (الحسن، 2020).

المبحث الرابع: تقييم فعالية الأدوات النقدية الإسلامية لدى السودان وإمكانية تطبيقها في سوريا:

المطلب الأول: فعالية تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي بالأدوات الإسلامية:

بالرغم من التحديات الاقتصادية التي تعصف بالسودان، لإلا أن الأدوات النقدية الإسلامية التي اعتمدها البنك المركزي السوداني أسهمت في كبح جماح التضخم والحد منه، وثبتت أسعار الصرف في فترات معينة (الحسن، 2020) لكن بوجود تحديات أخرى مثل التضخم المستورد وضعف البنية التحتية

المالية، والأزمات السياسية أسهمت في الحد من فعالية هذه الأدوات، وبهذا يتشابه الوضع السوري مع السوداني، لذلك يمكن الاستفادة من التجربة السودانية مع تعديل الأدوات بما يتناسب مع الظروف المحلية لتحقيق الاستقرار النقدي في إطار من القيم الإسلامية (أحمد، 2018)

وتتمثل هذه التحديات في صعوبة دمج الأدوات الإسلامية مع أدوات النظام المالي التقليدي، وكذلك الارتباطات المالية والاقتصادية مع مؤسسات وجهات مالية خارجية تحتم وجود تعامل مالي تقليدي، وهنا يمكن القول أننا بحاجة إلى هذه الأدوات المالية مع موازمتها وضبطها ضمن الأطر الإسلامية (الحسن، 2020).

المطلب الثاني: تطبيق الأدوات النقدية الإسلامية في الواقع السوري:

أولاً: الأدوات الإسلامية الممكنة في السياق السوري: يمكن الاستفادة من التجربة السودانية بإدخال الأدوات الإسلامية ضمن الأدوات المتاحة أمام البنك المركزي في المرحلة الأولى، مع ضمان التوسع في هذه الأدوات على حساب الأدوات التقليدية، ويمكن تصور تطبيق الأدوات التالية في سوريا:

1. صكوك المشاركة أو المضاربة لتمويل إعادة الإعمار من خلال:

- توفير موارد تمويلية ضخمة دون اللجوء إلى الاقتراض الربوي.
- مثالها "صكوك شهامة" في السودان التي مولت مشروعات البنية التحتية.

2. شهادات الاستثمار الحكومية الإسلامية من خلال:

- إصدار شهادات استثمارية تعتمد على ملكية أصول حقيقية (مثل المرافق، شبكات الكهرباء).
- جذب المدخرات المحلية وتحريك الاقتصاد.

3. عمليات المراجعة الموجهة لاستيراد السلع الاستراتيجية من خلال:

- تمويل شراء القمح والمشتقات النفطية لصالح الحكومة أو القطاع الخاص.

4. التمويل بالمشاركة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال:

- تشغيل الأيدي العاملة وإعادة إحياء القطاعات الإنتاجية.

ثانياً: آفاق التكيف والتطوير في سوريا:

يمكن لسوريا تبني نموذج الأدوات النقدية الإسلامية السوداني مع تطوير آليات تواكب واقعها، من خلال تحديث الأطر القانونية، تعزيز دور البنوك الإسلامية، إنشاء سوق نقد إسلامي متكامل، وتوعية الجمهور بالمبادئ والآليات (أحمد، 2018). كما يجب التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لضمان دعم النمو الاقتصادي المستدام والمتوافق مع الشريعة (السعدي، 2017).

ثالثاً: تطبيق الأدوات النقدية الإسلامية في الواقع السوري: التحديات والفرص:

- واقع الاقتصاد السوري وتأثيره على السياسة النقدية: تعاني سوريا منذ سنوات من أزمات اقتصادية متشابكة ناجمة عن الحرب، التضخم، الانخفاض الحاد في قيمة العملة المحلية، وارتفاع معدلات البطالة. هذا الواقع يجعل تطبيق سياسة نقدية فعالة ومرنة أمراً صعباً، خصوصاً في ظل غياب البنية التحتية المالية المتطورة ووجود اقتصاد غير رسمي كبير. في هذا السياق، تعد السياسة النقدية الإسلامية خياراً مناسباً نظراً لتوافقها مع القيم المجتمعية وإمكانية توجيه التمويل نحو القطاعات الحقيقية التي تعزز التعافي الاقتصادي. (الجميل، 2023)

• فرص تطبيق الأدوات النقدية الإسلامية في سوريا:

1. التوافق الثقافي والديني: غلبة الطابع الإسلامي في المجتمع السوري تجعل من السياسات والأدوات المالية الإسلامية أكثر قبولا، ما يسهل نشرها وتعميمها.
2. دعم الاقتصاد الحقيقي: إمكانية ربط التمويل بالمشروعات الإنتاجية الحقيقية كالزراعة والصناعة، مما يدعم التنمية المستدامة ويوفر فرص عمل.

3. تشجيع الشراكة والعدالة الاجتماعية: عبر أدوات مثل المضاربة والمشاركة، التي تتيح توزيعاً عادلاً للأرباح والخسائر، مما يقلل من حدة الفقر والبطالة.
 4. تقليل الاعتماد على الفائدة: الذي يؤدي إلى تقليل الضغوط على الاقتصاد المحلي خاصة في ظل ظروف الحصار والعقوبات.
- هذه الفرص تجعل من السياسة النقدية الإسلامية خياراً استراتيجياً للنهوض بالاقتصاد السوري. (النجار، 2022)

• التحديات التي تواجه تطبيق الأدوات الإسلامية في سوريا:

1. ضعف التشريعات والبنية القانونية: غياب أو عدم كفاية الأطر التشريعية التي تنظم العمل المصرفي الإسلامي.
 2. قلة الوعي والمعرفة: نقص في الثقافة المالية الإسلامية بين العاملين في القطاع المالي وكذلك بين الجمهور.
 3. الأزمة السياسية والأمنية: تؤثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي، وتحد من قدرة البنك المركزي على التحكم والسيطرة على السياسة النقدية.
 4. تدهور البنية التحتية المصرفية: قلة الموارد التقنية والبشرية المتخصصة التي تؤهل لتطبيق الأدوات الإسلامية بفعالية.
 5. تعقيدات التمويل الدولي: بسبب العقوبات والحصار، مما يصعب جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتعاون مع مؤسسات مالية خارجية.
- هذه التحديات تتطلب تخطيطاً استراتيجياً طويل الأمد لتذليلها، مع تكامل الجهود بين الجهات الرسمية والخاصة. (الخوجة، 2023)

الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن الأدوات النقدية الإسلامية التي طورها بنك السودان المركزي تمثل نموذجاً رائداً في إدارة السياسة النقدية بعيداً عن الربا، من خلال صيغ شرعية مثل الصكوك، وشهادات الاستثمار، والمشاركة، والمrabحة. وأظهرت التجربة السودانية أن هذه الأدوات قادرة على ضبط السيولة، وتحفيز النمو، وتمويل التنمية، رغم التحديات الاقتصادية والسياسية.

أما في سوريا، فإن تبني هذه الأدوات يتطلب تهيئة تشريعية ومؤسسية، مع التركيز على المشروعات الإنتاجية وإعادة الإعمار، وربط التمويل بالاقتصاد الحقيقي. وتبقى التجربة السودانية مصدراً مهماً للدروس المستفادة في كيفية الموازنة بين الأصالة الشرعية والابتكار المالي.

أهم النتائج:

1. نجاح السودان في بناء منظومة نقدية إسلامية متكاملة منذ التسعينيات.
2. قدرة الأدوات الإسلامية على تمويل التنمية دون الحاجة للاقتراض الربوي.
3. حاجة سوريا إلى تعديل الإطار التشريعي لتبني هذه الأدوات.
4. ضرورة وجود هيئة شرعية مركزية لضمان التوافق مع الشريعة.

التوصيات:

1. تطوير التشريعات السورية بما يسمح بتطبيق الأدوات الإسلامية.
2. الاستفادة من خبرات السودان وماليزيا في الصكوك والسياسات النقدية الإسلامية.
3. تدريب الكوادر المصرفية السورية على أدوات التمويل الإسلامي.
4. ربط إصدار الصكوك والمشاركة بمشروعات إنتاجية ملموسة.

فهرس المراجع

1. البنك المركزي السوداني. (2022). التقرير السنوي لبنك السودان المركزي. الخرطوم: بنك السودان المركزي.

2. بني هاني، حسين علي اليوسف، السياسة النقدية في الاسلام، رسالة ماجستير، الأردن، جامعة اليرموك، 1989م.
3. الحميدي، عبد الرحمن وآخرون، والنقد والبنوك والسواق المالية، الرياض، دار الخريج للنشر، 1997م،
4. خليل محمد حسن الشماخ، الإدارة المالية، جامعه بغداد، كلية الإدارة والاقتصاد، بغداد، ط2، 1974-1975م، ص 48-49.
5. رشا عبدالله، (2021). آليات تطبيق الأدوات النقدية الإسلامية في السودان. دراسات في الاقتصاد الإسلامي، 14(2)، 100-125.
6. رفيق يونس المصري، (2001). أصول الاقتصاد الإسلامي، دار القلم، دمشق، ط3.
7. سليمان محمد، (2017). السياسة النقدية الإسلامية وأهدافها في مواجهة التحديات الاقتصادية. دار الفكر العربي.
8. سمير أحمد، (2019). تجربة السودان في تطبيق الصيرفة الإسلامية. المؤتمر الدولي للمالية الإسلامية، جامعة الخرطوم.
9. عبد المنعم راضي، تقييم دور السياسة النقدية والمالية في علاج التضخم، محاضرات معهد الدراسات المصرفية، مصر، 1980م، ص 52 .
10. عصام الصادق، (2019). أدوات السياسة النقدية الإسلامية في بنك السودان المركزي. مجلة الاقتصاد الإسلامي، 12(3)، 45-67.
11. عمار النجار، (2022). فرص تطبيق الأدوات النقدية الإسلامية في سوريا. مجلة العلوم الاقتصادية، 5(2)، 70-92.
12. فادي الجميل، (2023). الاقتصاد السوري في ظل الأزمات: تحليل السياسات النقدية. دمشق: المركز السوري للدراسات الاقتصادية.
13. كمال المهدي، (2022). تقييم فعالية السياسة النقدية الإسلامية في السودان. مجلة الدراسات الاقتصادية، 10(4)، 88-110.

14. محمد أحمد، (2018). السياسة النقدية الإسلامية وأدواتها. مجلة الاقتصاد الإسلامي، 12(3)، 45-68.
15. محمد الخوجة، (2023). التحديات التي تواجه الاقتصاد السوري في تطبيق السياسات النقدية الإسلامية. مجلة الأبحاث المصرفية، 9(1)، 55-75.
16. محمد الشعراوي، (2018). المبادئ الشرعية في أدوات التمويل الإسلامي. القاهرة: دار النهضة.
17. محمد باقر الصدر، (1987). اقتصادنا، دار المعارف بروت، ط20،
18. محمد عبد الله، (2020). السياسة النقدية في ظل النظام المصرفي الإسلامي. مجلة الاقتصاد الإسلامي، 15(2)، 55-78.
19. محمد عبد المنعم عفر. السياسات الاقتصادية في الإسلام للبنوك الإسلامية، 1980، ص117.
20. منذر الفحف، (2000). السياسة النقدية والمصارف في الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، جدة، جامعة الملك عبد العزيز.
21. نوال عبد العزيز (2020/5/23)، "السياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي"، 2022. بتصرف.
22. وليد شاويش، السياسة النقدية بين الفقه الإسلامي والاقتصاد الوضعي، المعهد العالي للفكر الإسلامي، فرجينيا، الولايات المتحدة، 2011م، ص167-
23. ياسين الحمادي، (2019). الفروق بين الأدوات النقدية التقليدية والإسلامية. مجلة البحوث المالية، 8(1)، 15-30.
24. يوسف علي. (2021). الأدوات النقدية الإسلامية ودورها في الاستقرار المالي. القاهرة: دار الفكر العربي.
25. Chapra, M. U. (2016). The Future of Economics: An Islamic Perspective. Leicester: The Islamic Foundation.

26. Iqbal, Z., & Mirakhor, A. (2011). An Introduction to Islamic Finance: Theory and Practice. Singapore: Wiley.
27. Usmani, M. T. (2017). Introduction to Islamic Finance. Karachi: Maktaba Ma'ariful Quran.
28. Siddiqi, M. N. (2006). Banking Without Interest. Jeddah: Islamic Development Bank.

